

عقد ضمان للسيارات الشروط العامة

عملاً بالمادة الثالثة من الشروط العامة لهذه البوليصة لقد عقد الضمان وتحدد القسط بناء على تصريحات المتعاقد المبنية في الشروط الخاصة الموقع عليها من قبله والتي تشكل مع الشروط جزءاً لا يتجزأ من البوليصة.
وعليه تتعهد الشركة فيما لو:

١. سددها لها المتعاقد قيمة القسط المبينة في الشروط الخاصة والمطلوبة لمدة التأمين المذكورة في العقد.
 ٢. نفذ النصوص والتعهدات الواردة بالعقد أو ملحقاته تنفيذاً دقيقاً.
- أن تضمن له استناداً للشروط العامة والخاصة وبحدود الاستثناءات المبينة في البند الثاني، آفة الأخطار الواردة في العقد وبحدود المبالغ المبينة فيه.

المادة ١: موضوع ومدى الضمان - الأخطار المضمونة

أن الغاية من هذا العقد هو ضمان المتعاقد ضد الأخطار المبينة فيما يلي (أ-ب-ج-د) كلها أو بعضها وذلك عن السيارة الموصوفة في الشروط الخاصة أو اللاحق، شرط أن تكون السيارة المذكورة مستعملة، أثناء حصول الخطر، في لبنان.

أ. المسؤولية المدنية:

التعويضات التي قد تترتب على المتعاقد بمقتضى القوانين المرعية الاجراء بصدد المسؤولية المدنية، والناجمة عن حوادث جسدية أو مادية سببتها تلك السيارة للغير (عندها تكون السيارة بقيادة المتعاقد أو أي شخص آخر شرط أن يكون السائق حائزاً على إجازة سوق نظامية) إلا أنه من المتفق عليه أن مسؤولية الشركة عن الأضرار الجسدية أو المادية التي تنجم عن حريق أو انفجار تتسبب بهم السيارة لن تتجاوز عن الحادث الواحد المبلغ المحدد في الشروط الخاصة. يشمل هذا الضمان الحوادث الجسدية التي تصيب الأشخاص الثالثين المنقولين مجاناً في السيارات الخصوصية المعدة لنقل الركاب فقط أو الصاعدين إليها أو النازلين منها.

فهما بلغ عدد الأشخاص المصابين، فإن ضمانه كل حادث لا يمكن أن تتجاوز المبلغ المحدد في الشروط الخاصة أو بملحق، بما فيها الفوائد والمصاريف القضائية وغيرها الناتجة عن الحادث. وهذه الضمان المبينة في النصوص السابقة تشمل عواقب المسؤولية المدنية التي قد تترتب على أي شخص مرخص له من المتعاقد، قام باستعمال السيارة بصورة مؤقتة من أجل السبب المصرح عنه، شرط ان يكون حائزاً على إجازة السوق النظامية ومتقيداً بأحكام هذا العقد. غير أنه يستثنى من عقد الضمان هؤلاء الأشخاص الذين إستأجروا السيارة أو الذين أودعت لديهم للزرابية أو للتطبيق أو الإصلاح أو التجربة أو لأي سبب آخر مماثل. وإذا كان الشخص الذي سلمت اليه السيارة حائزاً على عقد يضمن مسؤوليته المدنية، فإن ضمانه الشركة لا تسري لصالحه إلا بعد أن تكون قد استنفدت ضمانه العقد المذكور.

إن الغرامة وهي تعتبر عقوبة وليس تعويضاً لا تلزم بها الشركة كما وأن هذه الأخيرة لا تتحمل مصاريف المحاكمات الجزائية.

ب. أضرار السيارة المضمونة:

الأضرار المادية التي تصيب السيارة المضمونة بما في ذلك الأضواء والقطع الثابتة الضرورية لاستعمالها، شرط أن تنتج تلك الأضرار عن اصطدام مسبق، وعلى أن يكون السائق حائزاً على إجازة السوق لهذا النوع من السيارات.

أما الأضرار الحاصلة لإطارات المطاط فإنها غير مضمونة إلا إذا تضررت السيارة بذات الوقت.

يترتب على المتعاقد وبغدر الأماكن، أن يتخذ الاحتياطات اللازمة كي لا يترك السيارة بدون حراسة إثر إصابتها بحادث.

عند حصول حادث للسيارة إذا فقدت القطع اللازمة لإصلاحها من السوق المحلية، أو كانت من طراز قديم غير قابل للاستعمال فإن التعويض المترتب على الشركة دفعه عن تلك القطع لا يمكن أن يتعدى الثمن الأخير الذي كان وضعه لها صنعها أو الثمن الأخير الذي كانت تباع له.

ت. حريق السيارة - الخط المباشر

تضمن الشركة الأضرار التي تصيب السيارة وقطعها نتيجة الحريق أو الانفجار أو الصواعق.

ث. السرقة:

تضمن الشركة الفقدان أو التلف أو العطل الحاصل للسيارة والناتج عن سرقتها حيثما وجدت هذه الأخير أكان في الطريق أو في المرأب أو متوقفة إلا أن الضمانة لا تشمل القطع إلا إذا سُرقت بذات الوقت.

إن السرقة أو محاولة السرقة بواسطة السلاح تبقى مستثناة من هذه الضمانة.

المادة ٢: الأخطار المستثناة

أ. استثناءات عامة تتعلق بجميع أنواع السيارات

تستثنى من هذا الضمان وفي كافة الأحوال الحوادث الجسدية والأضرار أو الخسائر المادية الحاصلة مباشرة أم بصورة غير مباشرة في هذه الظروف الآتية:

١. الحوادث الجسدية والأضرار المادية الناتجة عن الخطأ المقصود أو الجسيم أو الغش الذي يتركه المتعاقد أو أي شخص آخر هو تحت حراسة أو مسؤولية المتعاقد القانونية.
٢. الحوادث الجسدية والأضرار المادية التي تصيب المتعاقد نفسه أو الأشخاص الذين سلمت إليهم السيارة، السائق أياً كان، أجراء المتعاقد أو السائق أو الشخص الذي سلمت إليه السيارة وكذلك أفراد عائلة كافة الأشخاص المذكورين أعلاه أي الزوج والأصول والفروع، الأخوة، الأخوات والأصحرة وزوجات الأخوة وزوجات وأزواج البنين وذلك أياً كانت ظروف وأسباب الحادث وبدون أي تحفظ. وهذه الإستثناءات تطبق سواء كان المذكورين أعلاه يقودون السيارة المؤمنة أم منقولين فيها أم يصعدون إليها أو ينزلون منها أم كانوا خارجها. وتشمل هذه الاستثناءات ممتلكات كافة المذكورين أعلاه المنقولة وغير المنقولة.
٣. السرقات والتخريبات سواء التي يحدثها الأشخاص المنصوص عنهم في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه أم الأشخاص الذين كانت السيارة بعهدتهم أو عندما تكون السيارة مؤجرة من الغير.
٤. الأضرار المادية التي تصيب السيارة المضمونة والناجمة عن عيب في الصنع أو التلف الناتج عن قدمها أو عن عطل ميكانيكي أو عن تدني قيمتها أو عدم الاهتمام بصيانتها.
٥. الأضرار التي تصيب الأجهزة الكهربائية وقطعها إذا نتجت مده الأضرار عن الطاقة الكهربائية.

٦. كل حادث أي كانت نتائجه الذي يسبب ضرراً للسيارة المؤمنة أو لغيرها من السيارات أو للأشخاص الثالثين إذا كان الحادث ناتجاً عن زيادة عدد الركاب المنقولين عن العدد المسموح به أم عن نقلها حمولة أثقل من المخصص بها.
٧. كافة الأضرار التي تصيب الحيوانات أم الأموال أم الأمتعة على اختلاف أنواعها أثناء نقلها في السيارة المضمونة وكذلك فقدانها.
٨. الحوادث مهما كان نوعها الناتجة عن مباريات أو سباق أو مراهنات.
٩. الحوادث والأضرار والخسائر والمسؤوليات التي يكون سببها أو التي تنتج مباشرة أو غير مباشرة عن:
 - أ. الفيضانات أو الأنواء أو العواصف أو الأعاصير أو الانفجارات البركانية أو الزلازل أو غيرها من الظواهر الجوية. وعند حصول أي حادث يترتب على المتعاقد أن يثبت كون الأضرار موضوع مطالبتته لم تنتج بأية صورة أو طريقة كانت مباشرة أو غير مباشرة عن الحالات المذكورة.
 - ب. حرب خارجية، دولة أجنبية، حرب أهلية، أحكام عرفية، عصيان، تعبئة عامة، ثورة، استيلاء على السلطة عسكرياً أو سياسياً، عمل إرهابي، أو تخريب، تمرد، إضراب، تحركات شعبية، نهب، أي نوع من القذائف أو أي نوع من المتفجرات، الرصاص، القذائف المدفعية، الصواريخ أو غيرها من الأدوات الحربية أياً كان مصدرها ومن أي نوع كانت أو أية أعمال أو عمليات شاذة من قبل أشخاص مسلحين منتسبين أو غير منتسبين لمنظمات أو أحزاب سياسية أو عسكرية أو شبه عسكرية و/أو خاضعين لسلطان سلطات واقعية أو شرعية عاملين لحسابهم الخاص أو لحساب التنظيمات التي هم مسؤولون تجاهها. وإذا حصل حادث، يترتب على الضامن أن يثبت أن الأضرار موضوع المطالبة قد نتجت عن إحدى هذه الحالات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بأية طريقة كانت.
 - ت. الحوادث والخسائر والأضرار الحاصلة للأموال كافة أو الخسائر والنقبات كافة الناتجة أو المتأتية عن الظروف الملحوظة في "أ" و"ب" أو الخسائر غير المباشرة.
 - ث. قيادة السيارة من قبل سائق كان حين حصول الحادث تحت تأثير الكحول أو المخدرات.
 - ج. قيادة السيارة المضمونة بعكس وجهة السير يجعل حكماً الحادث الطارئ غير مشمول بالضمان مهما كانت الأسباب التي نجم عنها الحادث خلال القيادة.
١٠. إن الشركة لا تضمن أيضاً:
 - أ. المسؤولية المدنية أية كانت طبيعتها، الحاصلة أو المتفاقمة مباشرة أو غير مباشرة من، أو تلك الناتجة مباشرة أو غير مباشرة عن الإشعاعات الذرية أو الاصابات بالتفاعل الذري الناتجة عن أية مواد نووية ملتهبة أو أية آفات نووية ناتجة عن اشتعال المواد الملهبة النووية، ويعتبر التهايباً لتطبيق هذا الاستثناء كل تفاعل متسلسل للانفصام النووي.
 - ب. الحوادث والخسائر والتدمير والأضرار أو المسؤولية المدنية الحاصلة أو المتفاقمة مباشرة أو غير مباشرة بفعل أو بنتيجة مباشرة أو غير مباشرة الأسلحة النووية.

ب. استثناءات متعلقة فقط بالسيارات الخصوصية السياحية:

بالإضافة لى الاستثناءات العامة المنصوص عنها في الفقرة (أ) أعلاه يستثنى فيما يتعلق بالسيارات الخصوصية السياحية الأضرار التالية: الحوادث الجسدية والأضرار المادية التي تصيب السيارة والتي سببتها السيارة عندما تنقل ركاباً بالاجرة أم عندما تكون مؤجرة أو عندما تستعمل لغير الوجهة المصرح عنها.

ت. استثناءات خاصة بالسيارات المعدة للنقل العام والبيضاء:

بالإضافة إلى الاستثناءات العامة المنصوص عنها في الفقرة (أ) أعلاه يستثنى أيضاً فيما يتعلق بالسيارات المعدة للنقل العام أو لنقل البضائع الأضرار التالية:

- i. عند حصول ثمة حادث، إذا كان عدد الأشخاص المنقولين في السيارة يتجاوز العدد المخصص به أو إذا زادت الحمولة عن الحد النظامي فإن الضمان لا يشمل مكذا حادث.
- ii. لا يكون الحادث مغطى بالضمان المنصوص عليه في العقد الحاضر إلا إذا كانت السيارة المضمونة بقيادة المتعاقد أو أي شخص مولج عادةً بذلك وشروط أن يكون السائق حائزاً على اجازة السوق النظامية وأن تكون السيارة حائزة على رخصة السير النظامية أيضاً.
- iii. تستثنى من الضمان الحوادث الجسدية التي تصيب الأشخاص المنقولين في السيارة المضمونة أو الصاعدين إليها أم النازلين منها أو الذين يجرون فيها أي عمل كان وذلك إذا لم يذكر ضمان هذه الحوادث صراحة في العقد أو في ملحق العقد وبقاء دفع العلاوة العائدة لضمان هذه الحوادث وضمن حدود الضمانات المنصوص عنها في الشروط الخاصة.
- iv. ولا تعوض الشركة على المضمون الخسائر الناتجة:
 - أ. عن فقدان أو تلف الأشياء المنقولة في السيارة.
 - ب. بسبب مسؤوليته عن الأضرار اللاحقة بالجنسور والطرقا والأشياء الموجودة تحنها والناتجة عن الأرتجاج أو وزن السيارة أو عن أية حمولة تنقلها السيارة.
 - ت. بسبب أية مسؤولية ناتجة عن أي عقد كان.
 - ث. بسبب الحوادث الجسدية والأضرار المادية الناتجة
 - عن عمليات تحميل أو تفريغ السيارة
 - عن الحمولة المنقولة و/أو عن تجاوز هذه الحمولة العلو أو العرض المخصص به.

المادة ٣: تكوين العقد - التصاريح الواجبة لدى الإكتتاب الواجبات خلال مدة الضمان

- أ. تم عقد هذا الضمان وحدد قسطه استناداً إلى تصاريح المتعاقد المدونة في الشروط الخاصة. إذا حصل كتمان أو تصريح كاذب يؤدي إلى خداع الشركة في تقدير الخطر فإن للضامن الحق بإبطال عقد الضمان أو فسخه حسب الحالات ووفقاً لمنطق المادة ٩٨٢ من قانون الموجبات والعقود. وبالإضافة إلى ذلك إذا كانت الأخطاء أو الكتمان بالنسبة لطبيعتها أو لأهميتها أو لتكرارها ترتدي طابع الغش بحق آنذاك للشركة أن تطالب بإعادة جميع ما دفعته عن الحوادث السابقة. يترتب على المضمون تحت طائلة بطلان الضمان أن يعلم الشركة مسبقاً بموجب كتاب مضمون عن أي تعديلات في الخطر المضمون وخاصة تلك التعديلات التي قد تؤدي إلى زيادة خطورته وخاصة إذا كانت ناتجة عن تغيير قوة المحرك أو عدد المحلات أو الهيكل أو جهة الاستعمال أو قيمة السيارة. إذا رفض المتعاقد تسديد القسط الإضافي المعادل لزيادة الخطر يحق للشركة فسخ العقد.
- ب. يتعهد المتعاقد بحفظ السيارة المضمونة بحالة جيدة صالحة للسير ومصانة من كل عيب وخاضعة لكشوفات عديدة كما أن الشركة تحتفظ بحقها بأن تقوم بواسطة فنيين بالكشف على السيارة وإعلام المتعاقد خطياً بالإصلاحات التي ترى من الواجب إجراءها.

المادة ٤: تسديد الأقساط

لا يسري مفعول هذا العقد الا بعد ان تدفع الأقساط مع قيمة المصاريف والرسوم المختلفة المفصلة في اللائحة المذكورة في الشروط الخاصة. ولا تعتبر الأقساط مدفوعة إلا إذا أعطي بها إيصال موقع عليه من الإدارة أو وكيلها الرسمي.

المادة ٥: تسوية الحوادث

على المتعاقد أن يقدم الي الشركة أو وكالتها في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ وقوع الحادث تصريحا يبين فيه، فضلاً عن تاريخ ومحل وقوع الحادث وأسبابه وظروفه وإسم وشهرة وعمر ومحل إقامة السائق والأشخاص المصابين والشهود وإذا أمكن مسبب الحادث الذي يحتمل أن يكون مسؤولاً عنه، وأن يبين أيضاً في التصريح نوع الأضرار وأهميتها.

ويتوجب أيضاً على المضمون أن يبلغ الضامن فور الاستلام جميع الاشعارات والرسائل والاندازات والدعوات والأعمال القضائية وبصورة عامة أية وثائق تتعلق بمطالبة المتضرر أو بدعوى مقامة من قبله. عندما تقع المسؤولية على الغير يجب على المتعاقد أن يبلغ ذلك الي الشركة وان يتخذ على الفور الإجراءات اللازمة في سبيل إقامة الدعوى عليه تحت طائلة تحميله الأضرار الناتجة عن عدم تقيده بهذا الشرط.

إذا تأخر المتعاقد عن تقديم التصريح أو عن تحويل الأوراق المذكورة إلى الشركة فيحق لهذه الأخيرة أن تطالبه بتعويض يتناسب مع الضرر الناشئ عن التأخير. غير أنه إذا تمكن المتعاقد من ان يثبت أن التأخير ناتج عن اسباب خارجة عن إرادته أو عن قوة قاهرة فلا يطالب بأي تعويض ولا يفقد شيئاً من حقوقه. عندئذ تبتدئ المهلة المعطاة لتقديم التصريح من تاريخ زوال هذه الأسباب القاهرة.

المادة ٦: الحوادث التي تصيب الغير

للشركة وحدها الحق بالإتفاق مع الغير الذي أصابه الضرر وقد منحها المتعاقد لذلك كل السلطة اللازمة متعهداً بتجديدها بموجب سند خاص فيما لو طلب منه ذلك. ويسقط حق المتعاقد من أية ضمانه إذا تمت تسوية ما من غير موافقتها أو مساهمتها أو في حالة اعتراف بالمسؤولية.

ولا يعتبر إعتراضاً بالمسؤولية الإقرار المادي بالواقع وتقديم الإسعافات الأولية للجرحى ونقلهم إلى مكان معين . وإذا نشأ نزاع مع الأشخاص الثالثين الذين لحقهم الضرر الشركة الدعوى باسم المتعاقد الذي يحولها كل سلطة لهذه الغاية كما سبق بيانه ومع ذلك فإذا تولت السلطات الجزائية الإدعاء بتوجب إبلاغ الشركة ذلك على الفور وفي جميع الأحوال للشركة مطلق الحرية في تلك الحالة في أن تشرف على الدعوى غير أنها ليست ملزمة بذلك.

المادة ٧: الحوادث التي تقع للسيارات - الحريق - السرقة

إذا لم يتفق حيباً على تعويض الأضرار يترك تقديرها الي خبيرين يعينهما الطرفان. فإذا اختلف الخبيران ضما إليهما خبيراً ثالثاً. عندئذ يتفاوض الخبراء الثلاثة في تقدير التعويض ويترك تقديره للرأي الذي تعتمده الأغلبية. وإذا لم يعين أحد الطرفين خبيره أو إذا لم يتفق الخبيران على إختيار الخبير الثالث. فيعين هذا الأخير من قبل المحكمة وذلك بناءً لطلب الأكثر عجلة ويعفى الخبراء من المعاملات القضائية ويتحمل كل طرف أتعاب خبيره ونصف أتعاب الخبير الثالث إذا لزم تعيينه. لا يمكن بأي حال من الأحوال الإلتجاء الي المحاكم قبل أن يتم الخبراء اعمالهم. وحيث أنه لا يمكن أن يكون الضمان طريقاً للكسب فلا تضمن الشركة عند وقوع حادث يلحق ضرراً بالسيارة سوى الخسارة التي أصابت المتعاقد من جراء الحادث على أن لا تتجاوز قيمة السيارة يوم وقوع الحادث بقطع النظر عن الأضرار غير المباشرة أياً كانت.

ومن الواضح أن التعويضات المتعلقة بدفع الحوادث الفقدان الكلي (سرقة، حريق، وفقدان السيارة) تدفع على أساس سعر السيارة وهي جديدة على أن يطبق على هذا السعر تخفيض لا يمكن أن يقل عن المعدلات المثوية المتعارف عليها وبممكن زيادة هذا التخفيض إذا تبين أن السيارة قد طرأ على سعرها تدن إستثنائي. يقصد بالضمان تصليح الأضرار الناتجة عن الحوادث لذلك لا يحق للمضمون أن يطالب بأي تعويض عن حرمانه من استعمال سيارته أو عن تدني قيمتها أو عن تكاليف زيارتها أو غيرها من المصاريف . غير أن الشركة تضمن له لغاية المبلغ المحدد في الشروط الخاصة المصاريف التي يدفعها لنقل السيارة المتضررة من محل وقوع الحادث إلى أقرب محل للتصليح. ومن المتفق عليه أنه لا يجوز للمتعاقد إجراء تصليح أو تغيير قطعة ما من أدوات السيارة المتضررة من دون موافقة الشركة خطياً إلا أنه يحق له أن يجري التصليحات الضرورية بشرط أن لا تتجاوز قيمتها المبلغ المحدد في الشروط الخاصة وعلى أن يبلغ الشركة عن ذلك فوراً وأن يقدم لها فاتورة في الحساب مشفوعة ببيان تفصيلي عن قيمة التصليحات.

وبما أن الضمان قد أجري على أساس سعر السيارة وهي جديدة بعد أن استخرج منه قيمة التدني الناتج عن القدم لذلك إذا اتضح من التقدير أن قيمة السيارة المتضررة تفوق المبلغ المصرح عنه في العقد اعتبر المتعاقد مسؤولاً عن هذه الزيادة وتحمل نصيبه من الخسارة بنسبتها. إذا سرت السيارة يتوجب على المتعاقد أن يبلغ الأمر الي السلطات المختصة في ظرف ساعة وعليه أن يرفع الأمر الي النيابة العامة إذا طلبت الشركة منه ذلك.

المادة ٨: حلول الشركة محل المتعاقد بعد وقوع الحادث

إن الضامن الذي دفع تعويض الضمان يحل حتماً محل المضمون في جميع الحقوق والدعاوى المترتبة على الأشخاص الذين أوقعوا بفعلهم الضرر الذي أدى إلي إيجاب التبعة على الضامن.

ويجوز للضامن أن يتملص من التبعة كلها أو بعضها تجاه المضمون إذا استحال عليه الحلول محله في تلك الحقوق والدعاوى بسبب فعل من المضمون. لا يحق للضامن، خلافاً للأحكام السابقة، مدعاة أولاد المضمون أو فروعهم أو أصوله أو مصاهريه مباشرة أو مأموريه أو مستخدميه أو عماله أو خدمه، وبوجه عام جميع الأشخاص الذين يسكنون عادة في بيت المضمون، ما لم يكن هناك غش اقترفته أحد هؤلاء الأشخاص.

المادة ٩: مفعول الضمان

إن الضمان لا يسري إلا بعد تسليم البوليصة الي المتقاعد موقعة وفقاً للأصول من الضامن وبعد قسط الضمان المتوجب. ان عدم دفع قسط الضمان يؤدي حكماً الي وقف مفعول البوليصة ويعتبر الضمان معلقاً وغير ساري طالما لم يدفع قسط الضمان. إلا انه يبقى للضامن الحق بإستيفاء كامل قسط الضمان عن كامل المدة المعلق خلالها الضمان وبممكنه ان يعمل الي تحصيل ٨٥ القسط قضائياً أن ذات الاحكام تطبق على أي ملحق لبوليصة الضمان.

المادة ١٠: مدة العقد

ينظم العقد للمدة المحددة في الشروط الخاصة. أما في حال وفاة المتعاقد أو في حالة بيع أو تنازل في أي شكل أتى حتى في شكل وكالة أو هبة السيارة المؤمن عليها، لا يبقى العقد ساري المفعول لصالح الورث أو المقتني الجديد أو المهدة له السيارة إلا بعد موافقة الشركة على ذلك كتابة بموجب ملحق خاص. في حالة

الإفلاس أو التصفية القضائية تحتفظ الشركة لنفسها بحق إلغاء العقد ابتداء من تاريخ إشهار الإفلاس أو طلب التصفية القضائية وفقاً لنصوص المادة 12 من هذا العقد.

المادة 11: محل الإقامة المختار

اتفق الطرفان على أن يتخذ المتعاقد محل إقامة في العنوان المذكور في هذا العقد وكل تبليغ يرسل له على ذلك العنوان يعتبر صالحاً حتى ولو غير المتعاقد محل إقامته أو رفض التبليغ أو أهمل استلامه. ولا يعتبر أي تعديل في العنوان معروفاً من الشركة إلا إذا بلغ منها خطياً.

المادة 12: فسخ العقد

يحق للشركة أن تفسخ العقد في أي وقت تشاء بموجب كتاب مكتوب ولا يسري هذا الفسخ إلا بعد مضي ثمانية أيام على إرسال الكتاب المضمون إلى المتعاقد على العنوان المذكور بالعقد دون مساس بحقوق المتعاقد بالتعويض عن الحوادث التي تكون قد وقعت قبل الفسخ. في حالة الفسخ تعيد الشركة للمتعاقد بناء على طلبه قيمة القسط المدفوع بعد أن تحسم منها قسماً يتناسب مع المدة التي بقي فيها العقد ساري المفعول.

المادة 13: تعرف المدة القصيرة

1. مع مراعاة أحكام الفقرة 2 التالية وفي الحالات التي تقرر الشركة فيها الفسخ بسبب مخالفة أحكام بوليصة التأمين، يكون للشركة الحق بأن تستوفي بدل الضمان في هكذا حالات على أساس النسب التالية:
 - 20% عن مدة ضمان لا تزيد عن شهر واحد.
 - 50% عن مدة ضمان لا تزيد عن 3 أشهر.
 - 70% عن مدة ضمان لا تزيد عن 6 أشهر.
 - 100% عن مدة ضمان لا تزيد عن 9 أشهر.
2. في حال بطلان العقد أو إبطاله بسبب تكتم المتعاقد أو تقديمه عن قصد تصريحاً كاذباً، يكون للشركة الحق بكامل أقساط الضمان عن كامل مدة الضمان التي كانت ملحوظة في العقد وذلك كبنء جزائي غير قابل للتعديل.
3. أما في الأحوال التي يحصل فيها الفسخ دون حصول خطأ أو دون حصول مخالفة ذات شأن فإن الشركة تعيد للضامن بناء لطلبه القسط العائد للمدة التي لم يعد الضمان يشملها بسبب الفسخ.

المادة 14: شرط عام

لا يجوز مطلقاً للمتعاقد أن يدخل الشركة شخصاً ثالثاً في دعاوي أو يطلب كفالتها.

المادة 15: المحاكم المختصة

في كل دعوى متكونة بين المتعاقد والشركة بخصوص خلافات ناتجة عن هذا العقد اتفق الفريقان على إعطاء صلاحية الفصل بها إلى محاكم بيروت.

المادة 16: سقوط الحق بمرور الزمن

- تسقط الحقوق الناتجة عن هذا العقد بعد مرور سنتين على الحادث الذي نشأت عنه، غير أن هذه المهلة لا تسري:
1. في حالة التكتّم والسهو والتصريح الكاذب أو المغلوط إلا اعتباراً من اليوم الذي علمت به الشركة.
 2. عند وقوع الحادث؛ إلا اعتباراً من اليوم الذي علم به أصحاب الحق. هذا على أن يثبتوا أنهم قبل هذا اليوم لم يكونوا على علم بوقوع الحادث.
- أما في الحقوق العائدة للمتعاقد على الشركة والتي نشأت عن دعاوي الغير فتحسب تلك المدة ابتداء من اليوم الذي أقام فيه الغير الدعوى ضد المتعاقد أو اليوم الذي قبض فيه من المتعاقد التعويضات.

المادة 17:

في حال وجود خلاف أو التباس أو تناقض بين النص العربي لهذا العقد، وأي نص آخر إن وجد، باللغة الأجنبية، يعتمد النص العربي دون سواه.

مكتب معالجة شكاوى التأمين: ٩٩٩.٦٩ / ١

لجنة مراقبة هيئات الضمان – وزارة الاقتصاد والتجارة

في حال وجود أية شكاوى لم يجر حلها مع شركة التأمين أو ناتجة عن هذا العقد، يمكن للمضمون و/أو للمستفيد مراجعة لجنة مراقبة هيئات الضمان في وزارة الاقتصاد والتجارة على رقم الهاتف المذكور أعلاه والمخصص لتلقي ومعالجة شكاوى التأمين بغية حل تلك الشكاوى بالطرق الإدارية والصلحية وتمكيناً للجنة من أداء مهامها.